كلمة ليس بجسم ولا مركب وغير ذلك فالحاصل ان هذا البيت يشتمل على ثلثة دعاوى
احديها انه تعالى خالق كل شئ من الجواهر والاعراض وقوله شامل لجميع الموجودات فيدخل
افعال العباد والى هذا اشار بقوله لعدم تركل امر لانه تعالى لا احاطة لخلق افعال العباد
عندهم موجد لافعاله لا على سبيل الايجاب بل على سبيل الاختيار والثانية ان العبد لكونه
موجدا لافعال نفسه لكونه عالما بتفاصيلها اذ لو جاز الايجاد من غير علم لبطل دليل
اثبات عالمية الله تعالى بجواز ان يصدر عنه العالم مع عدم علمه بشئ منه ولكن العبد غير عالم
بتفاصيلها اما اولا ففي حق الناس واما ثانيا فلان الفاعل للحركة البطيئة قد يفعل
السكون في بعض الاحياز والحركة في بعضها مع انه لا شعور له بالسكون اصح الخصم
بان فعل العبد لو كان بخلق الله تعالى وايجاده لكان العبد متمكنا من الفعل البتة
لانا لم نجد الله تعالى كان ممتنع الحصول وان خلقه الله تعالى فيه كان واجب الحصول
ولو لم يكن العبد متمكنا من الفعل والترك لكانت افعاله اجارية مجرى حركات الجمادات
فكما ان البديهة جازمة بانه لا يجوز امر الجمادات ونهيها ومدحها وذمها وجب
ان يكون الامر كذلك في افعال العباد وقد كان باطلا علمنا ان العبد موجد لافعاله
انها بخلق الله تعالى لكن عند مباشرته اياها فالامر والنهي والمدح والذم للمباشرة
والكسب لا للايجاد ثم ان الله تعالى اجرى العادة بان العبد اذا صمم على الطاعة فانه
يخلقها ومتى صمم على المعصية فانه يخلقها وفيه بحث لان العبد اما ان يكون مستقلا
بادخال شئ في الوجود ولا يكون دايرا بين النفي والاثبات ولا واسطة بينهما فان كان

الاول

الاول فقد سلموا قول المعتزلة وان كان الثاني كان العبد مضطرا لان الله تعالى اذا خلق فيه
من العبد حصل لا محالة واذا لم يخلقه استحال حصوله فيه وكان العبد مضطرا ويعود
الاشكال فظهر ان الكسب اسم بلا مسمى لان تصميم العبد ايضا فعل فيكون واقعا
بقدرة الله تعالى والصعوبة هذا المقام انكم استدللتم على المناظرين فيه وقد تكلمنا في
هذا المقام في شرح العدة وقد اردنا زيادة الاطلاع فليطالعه وثانيها ان كل شئ
بقدرة الله تعالى والدليل عليه قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر فانه في افادة العموم
صريح وهو عبارة عن العلم بجميع الموجودات في الازل على سبيل الابداع والقضاء
بوجود كل واحد في مواده الخارجية مفصلة واحدا بعد واحد على ما سبقه به العلم الازلي
ويدل على العكس والبحث عن ثالثها يجيء ان شاء الله تعالى قال رضي الله تعالى عنه

مُرِيدُ الخَيرِ والشرِّ القبيحِ ولكن ليس يَرضى بالمحالِ

قال اصحابنا التصاريف مع الارادة واضح عند العقل اذ كل عاقل منا يعلم انه
قبل ان يصدر منه فعل او ترك يظهر في نفسه حالة ميلانية تقتضي ترجيح احدهما
على الآخر والاقتدار قريب منها وكانه مع اعتبار ملاصقة الطرف الآخر وفي معنى
ارادة الله تعالى اختلاف فقال بعضهم انها عين العلم وبعضهم انها صفة زائدة
غير العلم وهو قول المحققين من الا والمعتزلة وبعضهم انها علم تعالى بما في الفعل
من المصلحة الراجعة الى الايجاد وهو قول ابي الحسن البصري وبعضهم انها في افعاله
علمه بها وفي افعال الغير امره بها وهو قول الكعبي والرضى بكون الشئ مستحسنا عنده

خداوند خلق را به خير و شر آفريد
ولي راضي نگشت به شر قطعا